

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي مَدَّ الظل وهو لا يحصى وليس كمثله شيء وقد
 بكَّرَ واستوى بديع الاجرام العاليات فادبرها فارتجى
 وانما بها بالنيارات فجاءت منها العشيَّة والصبح فخلق
 الاسطوانات الساندة فادع فيها حقايق القوى ثم
 ركبها مع منادتها تركيبات انتظام فخلق فراح سوا
 فسادت اجرامهم واشجارهم فصاروا غطاء ونباتات
 طعم وحيوانات عجم فخلقوا ناسا والى الذي هم عليه
 هذا المثل الاعلى وهذا الشأن الانبي محمد صلى الله عليه
 لا يحصى بواقي بطولك الاقصى ويكافي بفضلك الا
 ونستعينك في كل ام متبني وفيما قصدنا اليك ال
 ربنا انت المقصود بكل قصدي وانت المذكور بكاذكري في
 الصلوة والسلام على من بلغ الدرجة القصوى من القاد

الحمد لله رب العالمين

الزلفى فادعى اليه ربه ما اوجى فجار يعذر او في حال
 فالتقى بالدين الهدى والصلح الشوى والملة الوسطى
 والطريق المثل الذي وسيلنا تنبئ وشفاعته ترجى ومن
 لم يوفى كشيء عنه فقد غوي ويصلي نار اذا تلى وهو
 المحتج بقدر المصطفى وعلى آله اهل التقوى واصحابه
 الباقين ما عجز اليمى من اليهم اما بعد فيقول المحدث في
 هذه الكتب في معرفة الداعي بحسب الله بن عبد الشكور
 ايرادى تبهارى ان مسئلة البر الذي لا يخفى ويركب الجسم
 منه قد ضلت فيها افهام الفول ضللا بسيما لا تلت فيها
 اقدام العقول ولا شديدا فتمت تفوهون بما لا يتفقون
 وبتكلمون بما لا يشعرون فيقولون ان الذي على كل
 حركت فقد تفككت وفرقة اخرى لا يهتدون التي من التي لا
 يفرقون الرشدين الغي فيجتنبون عن الدين بلخيائهم
 الطفرة واما الذين بذلوا الجهد بقطرة لهم انعدا الجهر
 بانفسهم القطر فباجابا ما ادق سلكها وما اشق مدركها
 واذ تلت وتنهان تلتع بينيبا السد تعان انا به تحشع فقت
 تحقيقات لا ثقة خدعها نبر السالفين والهمت بفتات
 لا يجد في اسفار الاحقين فادبرتها في هذه ال
 المسماة بالجوهر الفريد في الطالبيين واسأل الله تعالى ان
 ينفعهم وتذكره للغايرين وها انما اسرع في الملامسة ولا
 العلام فاقول الجوهر الفريد والجزء الذي لا يخفى

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

ووضع في الاشياء العسية لا يقبل القسمة
 لا شعبة او كسرة ولا قسمه فوضعت
 او عقلية ولا ودين جنب انفصال في الخارج مجازي القسمة
 واما الاختلاف بعرضين قاهرين كالسواء والبياض في
 او غرقامين كحماستين او محاذاتين في السواء
 وجب انفصال في الخارج لان عمل السواء في
 المحل البياض في الخارج وكذلك في الماستين
 فينظر ظاهر كلام الشيخ حيث قال في الشفاء القسمة اما
 الانفصال واما العرض مميز بحلولة من احد جنس اما عرض
 مضاف كالبياض او عرض مضاف كالحاذاة والمواداة
 في التوهم والفرق بينهما والحق انه لا يوجب انفصالا
 لان الجوهر المتشابه احدا في نفسه وترفع ضوؤه
 بعينه اولافه جسم آخر واما اذا كانا معا بالضرورة فانه
 يصير بذلك جنس من منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج
 حتى اذا ارادنا ان لا يفرقا في حاله الاول في
 متصلا واحدا ولو كان كذلك لكانا المسافر في
 غير متناهية في الخارج بحسب محاذاة المحل واحد
 فيكون متصلا بنفسها واحدة في ذاتها عند ان لا
 اقول وايضا لو كان كذلك لحققت الواحدية والكتلة
 في مختلفات طرفاها بالامراض والسواء في
 الخارج وكل قسم منها مختلف طرفاها

في قوله لا يقبل القسمة
 في قوله لا شعبة او كسرة
 في قوله لا ودين جنب
 في قوله كحماستين
 في قوله محاذاتين
 في قوله السواء
 في قوله الماستين
 في قوله الشفاء
 في قوله اما عرض
 في قوله مضاف
 في قوله كالحاذاة
 في قوله المواداة
 في قوله التوهم
 في قوله والفرق
 في قوله والحق
 في قوله لا يوجب
 في قوله الانفصال
 في قوله الجوهر
 في قوله المتشابه
 في قوله احدا
 في قوله في نفسه
 في قوله وترفع
 في قوله ضوؤه
 في قوله بعينه
 في قوله اولافه
 في قوله جسم
 في قوله آخر
 في قوله واما اذا
 في قوله كانا معا
 في قوله بالضرورة
 في قوله فانه
 في قوله يصير
 في قوله بذلك
 في قوله جنس
 في قوله من
 في قوله منفصلا
 في قوله احدهما
 في قوله عن
 في قوله الآخر
 في قوله في الخارج
 في قوله حتى اذا
 في قوله ارادنا
 في قوله ان لا يفرقا
 في قوله في حاله
 في قوله الاول
 في قوله في
 في قوله متصلا
 في قوله واحدا
 في قوله ولو كان
 في قوله كذلك
 في قوله لكانا
 في قوله المسافر
 في قوله في
 في قوله غير متناهية
 في قوله في الخارج
 في قوله بحسب
 في قوله محاذاة
 في قوله المحل
 في قوله واحد
 في قوله فيكون
 في قوله متصلا
 في قوله بنفسها
 في قوله واحدة
 في قوله في ذاتها
 في قوله عند ان
 في قوله لا
 في قوله اقول
 في قوله وايضا
 في قوله لو كان
 في قوله كذلك
 في قوله لحققت
 في قوله الواحدية
 في قوله والكتلة
 في قوله في مختلفات
 في قوله طرفاها
 في قوله بالسواء
 في قوله في
 في قوله في الخارج
 في قوله وكل قسم
 في قوله منها
 في قوله مختلف
 في قوله طرفاها

والنحو اذ

والمحاذاة وهلم جرا الى يدق فالصواب ان يقال ان
 القسمة المتناهية للمكانة اما ان يكون مجرد التوهم والعرض
 من غير سبب حامل عليه او يكون بسبب حامل عليه
 كاختلاف عرضين وعليه يحمل كلام الشيخ كايضا
 في بيان معنى المتصل انه يقال لثغرة متصل بعين اذا
 كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد من
 المتصل والمتصل به متصلا بالفعل اما مطلقا واما بالعرض
 فان كان مطلعا وفي الوجود نفسه كان له طرف مطلقا
 نفسه كاختططي الراوية فانه متصل بالآخر لان خط
 موجود بالفعل في الآخر وله طرف بالفعل لكنه غير
 لخط الآخر واما الذي بالعرض فانه ما يكون بالعرض كما اذا
 فرضنا الخط الواحد بالفعل في عرض فيتميز هناك خطا
 طرفا واحدا ويقال لكل واحد منهما انه متصل بالآخر
 وانما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام العرض فاذا
 زال العرض فلا قسمة فيه بالفعل ومن الذي يكون بالعرض
 اختصا بالعرض كالحال ببعض دون بعض حتى اذا زال
 ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم قبيض لا
 في العرض البياض جزا اذا زال البياض زال افتراضه انتهى
 وسيجي ما مراد علي من هذا في المتكلمين الى الحكماء انهم
 قالوا بالاختلاف الاعراض يوجب القسمة في الخارج
 مما لا اصل له في نفسه بل فرضهم اذ في خلاف ذلك

قسم

اقول لعلك تقول ان بعض المتصل بالواحد قد يكون خارجا
الخارج بالفعل والآخر باخره فيصدق الاتحاد الخارجي
وثبوت الشيء الشيء في الخارج بالفعل فرع ثبوت الشيء
في الخارج فيلزم ثبوت الشيء بالآخر بالمتصل وهو
في الخارج والجواب على هذا ان الذي لا يتصل بالآخر
يقال له الاتحاد في الخارج انما يقتضي الوجود في الخارج
ام من ان يكون موجودات في صورة متصلة
او لا يكون جزء المتصل الواحد موجودا في صورة
او الاتحاد المتصلة ليست متعددا في الخارج
الا انها ليست منفردة عن الكل في الوجود بل موجود
والانفصال في الوجود كانت موجودة بوجوده
تخصها واما على ما اتفق اليه فلا يخرج من الحيز ولا يخرج
انما هي هناك في الوجود في نفسه لا يخرجها فاجاب عما قيل
من تقدم ان كجتماع المتماثلين في الخط اعني السطحتين
والجواب الجواب نعم هي ثابتة بالقوة للاتحاد الذي بالشيء
وبغيره من الحركة فيثبوتها بالثبوت لكن في الوجود
وهو ذلك هو الثبوت بالقوة في الخارج لان حمل الامر
في سبيل الحمل من شأن الذهن فثامل فله في الخارج
فما قد قوس على عليك ما يشهد على ذلك ويعين على
تفسير ذلك فانه في الوجود في الخارج في الحركة في الوجود
والذي لا يتصل بالآخر في الوجود في الخارج في الوجود

ان ظل الشمس اذا وقع على سطح جسم دون بعض فيصدق
الصورة الاولى ويوجد صورته ان اخرايان فاذا ارتفعت
انافانا تبدل الصورة ان السابقان بصورتين حقيقتين
وبما ان تبدل الصورة لانما لا يتصل بالخارجي والانفصال
الخارجي لانما لا يتصل بالاعراض كما هو المفروض فاذا كان
الخارجي في الاعراض انافانا كما في الصورة المذكورة كان الانفصال
الخارجي كذلك فكان تبدل الصورة كذلك فيصوره افراد
الصورة الى مادة واحدة على سبيل التخييل ولا يثبت في الخارج
في الوجود كذلك فيقول انما يتلوا ان يقول ما هو
جوابكم في صورة القطع فان هناك ايضا في كل قطع
ثمين في الآن السابق واللاحق والانفصال في الطرفين
صورة ان القطع انما يحصل بالحركة في كل انفصال لانما انما
الصورة المتداخلة وحدوث الصورة في اللاحقين فلو
كان القطع موجبا لانفصال خارجي لزم الحركة في الجوه
لكنه موجب فوجودها في صورة الاختلاف الان
يقال لانفصال في القطع الابدع عامه واما حكمه في الوجود
في كونه متضامرا في السابق والخارجي لا يوجد انفصال
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
السمية بان يفرض فيه شيء دون شيء فاحرازه الممكن اما
اذ يوجد كذا بالفعل فاما ان يوجد بغيره بالفعل دون
بعض او لا يوجد بالفعل اصلا لا كما هو في بعضها بل كلها

او لا

وحاماساتية او غير متناهية في الاول من مذهب جمهور
بعض القدماء والبراهمة فحصل ما يمكن من الاقسام
حاصل في الفعل فالليس بجاصلة بالفعل ليس يمكن فيكون
مركبا من الجزء الذي لا يجري اسما والثاني من مذهب النظام
واصحابه من قدماء المعتزلة والليثيين من الاول
والثاني النظام لم يكونا بالشيء الذي لا يجري
اجسم منه الا انه لما وقف على ذلك انقسم الى اقسام
بعضها انقسامات لا يتناهي كعدمه فيبقى في
في الشيء بالحق وبغيره وهو موجود في الشيء بالحق
او يخرج الانقسامات المتناهية جاصلة بالفعل
القول بالحق فيكون منه والثالث مذهب ويمطاطيس
ذهب الى ان مواد الاجسام البسيطة اجسام صغارا
تقبل تقوية او اخفاط للجزئية الانشائية واتصال
الجسم غياق من اجتماع تلك المادى وانقسامها الى
الجسم الذي تقبل الانقسام الفكي كالماء مثلا غير متصل
في نفسه بالحقيقة قبل ان يحس فقط العين من اول
الفاصل التي بين تلك المادى والرابع مذهب
صاحب كتاب الفلك والارض في مذهب معتزلة
من اول الجسم والجزء منه في الاول فيكون هو كذا
في المواقف والخامس من مذهب جمهور القدماء
الاشراعية والحقين من ذلك كالماء والارض

ان الجسم للفرد متصل في نفسه كما هو عند الحس كذلك
الا انه يقبل انقسامات غير متناهية لا يمكن ان تلك الانقسامات
يمكن ان يخرج من القوة الى الفعل فان ذلك محال بل
ان من شأنه قبول الانقسام ابدان لا يقف انقسامه
الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه وهذا هو الانشائي الذي يقف
في الاول الانشائي المودى التي قلت ان ما يمكن من حده
من الامة او ما شاءه فاذا خرج الى الفعل لا يمكن ان يقف
بعد انقسام اخر له وهو خلاف ما قلناه انه يقبل الانقسام
الى ضامة او غير متناه وهو محال لان ما ان النظام في
لنا ان الذي قلناه وان كل واحد من الانقسامات
ممكن ولا يلزم من امكان كل واحد ان يكون مجموع فخرج
الى الفعل جازم وخرج المجموع الغير المتناهي الى الفعل محال
واما خرج جملة من الانقسام فان اردت معينة يمكنها
الخروج الى الفعل ولا يمكن الخروج الا بريد منها فتخرج ان
هناك جملة كذلك وان اردت جملة الاعلى المتعين وهي متناهية
غير معينة ونظير هذا ما قال المتكلمون في مقدوراته
وما الى انما غير متناهية من انهم يحيلون اتصاف امور
متناهية بالوجود وسواء كانت مجموعة او متفرقة فليس
الا انها لا تنهي الى حد لا يمكن التجاوز عنه وهذا هو
القاشائي في روض الجنان ويمكن ان يجاب بوجوه اخرى
على محبة مقدمة هي ان الانقسام الغير الخارجي محال

وهو ان يوزن المقسوم بوجهي جزئي وفرضي من شئ
شئ معينين او من شئ وهو ان يوزن مقدار بوجه كل
يعتبر ان شئ فرض فيه شئ دون شئ من غير تعيينه
والفرق بينهما ان القسمة المكنة في الجسم لا يمكن خروجه
جميعها الى الفعل بل القسمة الوهمية لان الانقسام
الوهمية متعاقبة لامتناع تقسيم الوهمي من غير
واحد وهو غير تناهية فاذا تعاقبت الجاهل بالعدد
جميعها الى الفعل والالزام انحصارها لا يتاخر في حاضره
فلا تقسمه الفرضية اذ للفعل ان يلاحظ الجسم
الجزائي فيجوز ان يوزن جميع انقسامها اذ اعتقدت بقول
ان ما يمكن ان يوزن الى الفعل من القسمة الفرضية
متناهية ولا محدود وفيه من القسمة الوهمية والاختلاف
متناهية ولا يلزم الاسماء الى الجزئ لان القسمة الفرضية
وهي التي غير التناهية اقول فيه نظرا ما اولا فان لا
الفرضي لا يجزئ ذلك بل اذا اخذ المقسوم جزئيا في حكم
بان هذا الامتناع والمعي من ذلك وكل جزء من اجزاء المقسوم
العمل الى اخره من ذلك في حد ذاته كان هذا انقسام
فرضيا فمناط الفرق بين القسمة الوهمية والقسمة
واعتبار اخذ المقسوم جزئيا وكلنا بل باعتبار الاجزاء
الواقعية يتعين كذا وان كان التقسيم وعيا
فقط لا يمتنع ان كان المقسوم لا يمتنع ان كان المقسوم

القسمة من شئ دون شئ في هذا الاسناد ايضا يقبل
فيما كان تقسيم فرضيا او اقاميا فلو ان المقسوم على
منه انه يقبل القسمة معقول ولا يلزم من هذا الحكم
خروج جميع الانقسام الى الفعل لا في الخارج ولا في الذهن
واما خروج الجميع من القسمة الفرضية ولو باعتبار
شئ من الالزامية العودية فلا يصح في الالزامية
الوهمية بل يبقو انقسام بعد الاجزاء
لا يمكن الا الى ما من التركيب واشتغال من الباحث
ان تقسم الجسم ولو فرض وقوعه في شئ ما لا متناهية
العدد فالقسمة في ذلك انقطاع عن شئ من اجزاء
منه فاما يقولون في بعض المواضع ان الاجزاء لا تقسم
العدد به لا يقع بالفعل فذلك الروي والقسمة لا ان
يلزم الجزء وانما لو كان خروج الجميع كذا في العقل كان
له محصل في العقل ويخفى في الذهن فكان يقبل النسب الى
مجموع آخر بان يمثله او اقل او قديرا في انه ليس
شأنه ذلك وقد اعترف به هذا القائل الفاضل وايضا
في تقدير خروج الجميع من الانقسامات المكنة الى الفعل لا في
الذهن من حيث انقسامه وبين من قال ان لا يقبل
خروج الجميع في الخارج ونحن نقول بخروج الجميع في الذهن فان كان
ما نقول ونستدل بمطابق ما في الخارج فمن ذهب ان
مطابقا فذلك لا يمتنع ان كان المقسوم لا يمتنع

ان خروج الجميع من الانقسامات اللامعة كما لا يمكن
 بالفك والقسمة الوهمية فكذلك لا يمكن بالقسمة
 الفرضية العقلية هناك لا ينبغي ان يفهم العقل
 الغيب من مثل الى الحسن ان يغلط مثل هذا الغلط وعلله
 اشتبه عليه الكل الجوهري اللامع في الكل الذي
 اربعة ويدينها فرق بين فان الاول ليس هو بل
 بل هو بالقوة دائما ابدل بخلاف الثاني ما فهم انهم
 انك انت المناهج ثم لا ينبغي على اللبيب هذا السبيل
 ان الاول والثاني والرايم من المناهج ثبت الجدل
 منقول الى الثاني يستاني بغير اخر الى الجز وان الثالث
 يبطله لان دعوى الطيرس يقول بالقسمة الوهمية والعقلية
 غير النهائية ثم هو من مذهب سادس وهو الموقف لخصان
 الامام الرازي قال في المختصر بعد ذلك في الحكمة المتكلمين
 لما قوبل الكلمات من الجانبين لاجل توقفت في
 واذا قد فرغنا من تحرير المذهب قلنا في احقاق الحق
 الباطل والفكوك عن السكون مقاصد **المقصد**
الاول في اثبات المذهب الذي اخترناه وهو مذهب
 الحكماء الاولين بان الحكم ليس هو صلب
 وقابل للقسمة التي لا يفت عند حد وليس مركبا من اجزاء
 لا يجرى الامتصاصية ولا غير متناهية وهو مساو للاول
 ما يتعلق بالاشكال الهندسية وذلك وجود الاول

نسخ

انما هو ان من كان له من ينقسم منها خط وقد
 في كتابي في المقالة الاولى ان كل خط قابل للتقسيم
 فيلزم التجزئ لانه ان كان الخط مركبا من اجزاء وتوقف
 وان كان مركبا من اجزاء شفع فاما ان ينقسم الى فردين
 كسمة فذلك ايضا في القسم الثاني واما
 في قسم الفردين فذلك قد مر ان الذي ينقسم
 الى فردين لا يخرج من اجزاء لا يخرج من اجزاء
 الى فردين قال الامام في المختصر بين ان الهيئت في جز
 تكون اقل من كل خط يمكن ان يتسم بثلاثة
 تساويه فالخط المركب من جزئين او اربعة اجزاء
 اذا قسم كذلك لزم التجزئ ان كانت اجزائه بالخط
 هو مقدار فيشوبه مبني على انتفاء التماثل فانه به
 وان اراد به البعد الطولي فهو هو وقيل لو
 انه هو فهو وليس موجودا في ذلك كونه
 صحيحة في سنده بذلك الاحكام على احوال الامور
 البينية الانزى في العدد مركب من الوحدات التي
 امور اعتبارية وله احكام صادرة بلا شبهة في سنده
 بتلك الامور على احكامها هو عامر له
 به كذلك البعد الموهوم احكامه قيسية ليست
 في سنده ويطبق عليه ذلك لا يخرج
 في العمل بالواقع وله شحور بمقارنته

ومن قال ان البعد ينقسم الى اربعة فليس عليه
 المطابق عليه غير منقسم وهو ما يبرهن مثله من
 يقول ان البعد المستقيم هو البعد الاقرب بين
 ولا يقول ان الخط المستقيم هو اقصر الخطوط الواصلة
 بين النقطتين. ومن جعل الله له ثوبا فانه من
 ما علينا الا البذلح والسكاه على من اتبع الهدى
 الوجه الثاني ثبت ان شكل العروس من
 من القائمة مثل من يوصل الضلعين فاذا افردنا مثلنا
 قائم الراوي من كل من الضلعين المحيطين بالقائمة عتد
 اجزاء قريبا من كل ضلع فانه ومن مجموع المجموع ما اثنان والثلاثون
 حدها ثمانية من كل ضلع اربعة عشر جزءا او اقل من
 خمسة عشر لان الحاصل من ضرب اربعة عشر في نفسها
 مائة وستة وستون والحاصل من ضرب خمسة
 عشر في نفسها مائة وستة وستون فلهذا انقسموا
 الجزء لان غير انقسم لانه فيه الوجه الثالث لنفرض
 خطا من كبا من جزئين عودا على خط اخر مثل في
 قائمة فويرها اما ملية وهو باطل بالشكل الحار على انها
 مجموع الضلعين واما اثنان وهو باطل بالشكل العكسي
 لانها كل ضلع بالغرض فحسب ان يكون اقل من
 الثلثة واكثر من الاثنين فيلزم الانقسام الذي
 الراجح ثلث مقسومي الاخر لا اربعة

اجزاء اخرج من احدى المرافاة خط الى الجزء
 الضلع الذي يوردها فوجب ان ينقسم ذلك الثلث
 الى مثلثين متساويين ويكون الخط الخارج من تلك
 الراجحة الى ذلك الضلع قائما فكل واحد من هذين
 مثلثين قائم الزاوية الاخرى منه فلنا قائمة
 بين الزوايا الثلثة الاولى والباقية القائمة
 يكونان قائمة. واما الثلث الذي هو اقل من
 هاتين اثنتين ووترها ووه اليه ثلث القائمة
 هو بالزاوية التي هي ثلث القائمة اكثر من اثنين
 ثلثه كان ضلع القائمة مثلا يوردها من
 من ثلثة فقد انقسم الجزء والزاوية الزاوية
 المختص في هذا المثلث وجوز ان يكون مبطلة
 اقول منها ان مجموع ضلعي المثلثين ثلث القائمة
 لجزء قائم والمصنف لا يكون اربعة اجزاء ولا يكون ثلثة
 بالعروس ولا يكون اثنين بل واحد وباعظم الحاد من
 العظيم يوردها الضلع الاطول فهو بين الثلثة والاثنين
 منها ان مجموع ورا القائمة اربعة اجزاء
 اربعة اجزاء اثنان اثنان مجموع من اربعة اجزاء
 والعين وعامة هفت وان كان ثلثة فالجوع ثلثة عشر
 بل اربعة اجزاء اكثر من اثنين واقل من ثلثة وقدما
 ان ووترها اربعة اجزاء اربعة اجزاء

وبالمجمل ان اثبت ان مقدار القطر ربع المقدور اكثر من
 الخمسة وافاق من السبعة لا يقعهم الفه لا ولا النير
 من الوجة السادس اذ فرض خط مستقيم على صفة
 متساوية وان شئت احدث فيه على حاله وادرس الاخر حتى
 الى وضعه الا لا يحصل الدامن والقول بالجزء
 لان الخط المكبر من الاجزاء الى الامتداد اذ اجعلت
 دائرة فاما ان يملأ في طواهرها كانت في طوا
 فيلزم ان يكون مساحة طواهرها مكساة باطنها
 فيكون حكم محيطه كحكم محيطه فيلزم ان يكون
 الطسة والطوس من الرحي والمنطقة كلها متساوية
 واما ان لا يملأ في طواهرها مع بلا في بواطنها قل
 انقسام الجزء لان الثلاث في منها غير المتساوية قد
 تقرب والدليل ممكن اما ان يكون باراد كل جزء من
 المحيط من المحيط فيلزم مساواة في الاجزاء او
 يكون باطل بعض الاجزاء من المحيط اكثر من جزء فيلزم
 الانقسام ثم لا يخفى عليك ان الدليلين لا يجتمعان
 بالدام بل في المنطقتين ايضا لان المحيط
 المحيط متساو ان في الكل فثبته واعلم ان الحكم لا يملأ
 بوجود الدامن بل والمتلث ايضا كما في الشفاء يقول
 انما هي اشكال مفرسة والبصر غطي فيظن اذ ابر و
 مثلثا وهذا ليس بشيء لانه ان لم يكن كذلك
 الاخر

فلا شك في تقريبن وان كان بينهما ملامح فاما
 بالكل فلا يفرق بين ايضا والكار الملائمة ببعض
 في بعض وهو الانقسام الوجه السابع في تقريبن
 في المقالة الاولى على ان السطوح المتوازية لا امتلا
 الى على قاعد واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين
 خطوطها باعيا بها متوازية تنفذ لك كسطح ابر
 سيمر على قاعد
 جزء من خطي
 جزء السوار من مساو بعضها البعض وهذا يبطل
 الجزء لانه اذا كان احد السطحين اربعة في اربعة
 حتى كان مجموعهم ستة عشر والسطح الاخر طول
 من المشرق الى المغرب يلزم ان يكون مجموع تلك
 الاجزاء الكثيرة جدا مساوية ستة عشر جزء
 او انه لا يقال هذا المثل يلزم على اوقيتين ايضا
 لان احد السطحين اذا كان دراعا في دراع والاخر
 طولا من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما
 مساويا والاخر لا نأقول السطوح المتوازية ان اذا كان
 احدهما قائما على قاعد والاخر كان مائلا وكانا جميعا
 على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين كما
 من تقديره وقصوين فانه بمقدار ما يزيد في طول
 السطح المائلا ينقص عن غيره والمحال انما يلزم لو كان



من سطح المائل هو الفائدة المستوية
 بل كما ان زاد الطول انقصت المساحة والافضل عند تقاطع
 الخطين كما يظهر بالثامن الوجه الذي من تفصيل
 من خط اب من جانب ب ب ج من ا من الف ج
 وهو من خط ج د ا من لقطر ا ب
 من ا ب من ا ج و متساوية كذا
 ثلثه على انها عمودان على ا ب ولما
 غلط والمخطط آخر فلا شك ان
 على نقطة وله كذا فيقول بذلك في وجه
 متساويان فبسيه ب الى ا ب كذا مع زلاي ا هـ
 من الف ج من ثلثة اجزاء لا يخرى ولى
 فزوت فطوا ب و عات العمل المذكور ايراد
 انقسام اوله كان ذلك بما لا كان القول بالجزء
 بل لا الوجه الناصح اذا وقعنا خطا مستقيما
 كالوتر على قائمة حقي يحصل لو ترحد مجموع من
 الصلوعين وفرضنا كذا واحد من الضلعين
 خمسة كان من الوتر على خمسة من فان حركنا
 طرف هذا القطر من ا ب الى الجانبيين من ج هـ
 الخارج الاخر اقل من ج هـ فانه او يحرك ج هـ اصاد
 احد الضلعين من سبه والاخر اربع فيكون الوتر
 خمسة اثنين وخمسين وقد كان هـ ج هـ



هـ فادون كذا في ثلث اقل من ج هـ الوجه العاشر اثبت
 ان قلايدس في المثلث الثاني ان يكون من انقسم كل خط
 يجب يكون من ثلثه في انقسم الاصغر كربع انقسم
 فلو كان الجزء متحققا فليفر من خط ا ب كذا من ثلثة اجزاء
 فانه ثلثه ذلك الخط على الصلة كان احد قسمتيه اثنين
 والاخر واحد او زيا لك في الواحد ثلثه وهو ربع
 ا ب يكون قسمه لاهل الصلة ويلزم الحكم
 الوجه الحادي عشر من المبرهن في الهندستان الراوية
 المستقيمة الخطية فانه للثلاثين خط مستقيم الى غير
 النهاية وانه ثلثي الجزء هذا **المسلك الثاني**
 يتعلق بالحداد والمسامسة وهو وجود الاول كل مجرى
 بالذات بحيث يقر ببيان بالضرورة وكذا ساير جهاته
 المتقابلة فهو ينقسم في جميع تلك الجهات ولا يرد
 بالثلاثة فافترض عند منبتهما واليدية انما يحل
 سائر الجهات في المجرى بالذات الذي علاه المكان دون
 الارض الذي لا جرم له ولا شغل للمكان والثاني اذا ركنا
 صفى من اجزاء لا يخرى ثم فابلث ا ب الشمس في الوجه
 المضي المحادى للشمس غير الوجه الماطم المحادى للارض
 وذلك ضروري وكذلك الوجه المضي غير الماطم والوجه
 فلهما يارب اللامه منهما ان يكون له طرفان وهما ثلثان
 لاخر ا ب والاول لا يستلزم الثاني وهو مبرر ود كذا على

من مباديهم وهو ان يقر احد الطرفين
 من الخط جزء آخر من خطهما من المصوب الآخر
 على السوية فلا بد ان يتخاذا قتيلا ان سوا ذلك
 القادري ان يكون في السيف وهو ليس في
 المطاوعة هو هذا امر كما من اجل
 انما الى اخره كما في هذه النيات في اخر
 من ملقاهما وفي شئ من الواجب ان يكون هذا
 نقصان من المبادي في الفاعل فاعرف ما
 للجزءين معا في الاول ان يقال في وسط التمام
 ما فيه من معاودة قد مر ان لا يعرض هناك
 المراد في وجهه ان السيف في الشاة والعجب
 ويظهر على هذا ان هذا السيف في امره كما
 في شاة الانعام والسيف في الفاعل ان اذا قصد
 فيهما معا فليس هناك سبب معا ولفظ الدافع
 من الحس هو يقف ولا يطبعه في المماسه والمهاد
 من قنق وان السيف في الحسمة او معلميها
 غير مطاوعة في الدافع فليقتنع واما القادري
 فانه في وسطه في هذا الاحساس من سبب الفاعل
 في الاحساس في الفاعل في الاحساس في الفاعل
 في مع احصاء في الاحساس في الاحساس في الاحساس

يمكن في امارتنا ان يقال انهما معان في المحاد
 لان استحالة الانقسام حجة من المحاد له الموحدة
 والحق ان الوقوع في مثل هذه المكانيات الحس من
 الاعمال بالذات لكن ليس هذا او فاعرف كسر في
 بل شئ من مباديها ففهم للعجب منه **المسلك**
 انما ما يتعلق بالسريع والبطيء وهو طبعان الاما
 ما سواه في ان البطيء ليس لحلل السكون وسانه جوه
 احدهما ان علمه حركة السلافة كاد او طبعه
 مستقر الوجود مرة اول المسافة الى اخرها والهو قابل
 للاخر في بلا فاعرف فوجب ان سمى ذلك الحركة من غير
 ان يتخللها توقف وسكون في حيز الاما والاف
 يحلف المعلول من غلظه التماس مع كونه البطيء من الحركة
 انقلبية في البطيء في بل يقول قد تقرر ان التفتيل كما
 انزاد ثقلا كاس حركته الى اسفل اسرع فاذا كان ثقيلا
 ما يحرك الى اسفل وبخاططة وقفات فاذا انزاد فاعرف
 عليه فلا شك انه يمتل وقفات وهكذا يريد حق العلم
 في وقت في حركته لا يخاطها سكون فاذا اضمت اليها ضعف
 ذلك الحس في زمان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون
 سببا للبطيء وقد يناقش بان الشئ لا يكتفي في حصوله
 حصول العمل الفاعله بل لا بد من امكانه في نفسه فانه
 تحلت ان زيادة الى هذه الغاية ممكنة وانما لو كان

بالضرورة لان الحركات متساوية في السرعة والبطء
يقطع اول من حركته من الانقسام **المط**
الكل ما لا توقف على ان البطء ليس لحمل السكبات
بل من ان ههنا كسر سرعة ويطسعه ملامتين
محمدا لا محال لحمل السكون فيها واداكسا ملامتين
فمنها ما يقطع السريع حرمان ويطغى البطيء حرمانا
ووساويهما وان يقطع اول من الحركتين فالملامتين
على ان الطرقتين تحمل السكبات واما ما ان البلاد
توجد الاولى **او** الدائم الطوقية من الرحي
المحركية ملامتين الدائم القطبية منها انهما
متساويتان في السرعة والبطء وذلك لانه لو حرك
الطوقية ووقف القطبية انما العقل انقسام
الرحي وتكون من خد يد الى دوا ومعدده
محمدا انهما كما يصح ذلك باخراج خطوط مركبتين
من احرار لا يخرج من مركز الرحي الى الطوق والعظم
منها في جميع الجهات على السالي ثم يلزم بعد تفككها
التصاقها بعد التفرق بحيث لا يمكن ان تسلك
حرمانا بل السبيعي وهذه الحمار وان كانت مما لا يتبع
في ذلك الله تعالى فالعقل حازر معدوم كساو القاء
ومعلوم ان كل عاقل ذي حسي ان الله لم يجعلها
بها كيف ولم يزل يعطي كاي من احرارها من القطبية

بالحمل الى ان كانت حركتها في السكبات
بالحمل واللامه واما الحس في السكبات
كذلك لكانت اولى بالبطء بحسب تقاوي السكبات
لانه في القلة والكم فالاعداد فترشد عدو كما اذا
وكانه عدو من اول السكبات الى منتصف حسي
مركبه انطاد من حركته بنسبة غير قليل
لعت في المدة المذكورة ربع الزمان وهو اقل
من سواها لا يحط به الزمان فيكون في السكبات
من على حركته كراهة حركته في السكبات وهو ان
ملا فلا يظهر ذلك الحركه العقل في تلك السكبات
نوع من ان انكش فحيث ان الحس بالحركه بل حسي
مكون من حركته في الاحتماس بالسكبات في
طريق القصر الاصل وقتها كما هو مما لا يقال ان
حساس السكبات تكونها عدوم فوه لان السكبات
ان كانت عدوم لكن بالبطء في الحس بل كفا في
ببوسه بالعرض وادعج الزمان لا يميز في الحس
السكبات عن الملامتين في بطء الفروق واذ اثبت ان
الاولى من الملامتين فانقول لو مركبه المساو
من اجزاء لا يميز في حركتها من سرعة وبطء فاذا
لح الحس منها فالبطء لا يثق لما في فهو اذن
يقطع فاما ان يقطع حرمانا فالسرعة كما يقطع في

في جملته لا يبطأ من رايه كرمي في بفقته لا يورث
وقال ان ليس لا شغل ببلدك للطافة الارض التي تقع
فيها النور كك ورجبانه اذ كان مرادة العظم
على الصغر من علمه كسبه الا ان
يلازم ان تسكن الصغر في ان يقطع العظم
وتسغه وتسفر من فلهما الا فيك ان في قفا
القدم من الرمان واللصوة طع حرو
فان لطافته زمان الالم المصور
الطيب بكثرة فماده اليوم لا يفسد
خدا بل هو في ما فواهم ما ليس في ولو هم
فان كل ذي قلب من الامم بعد خلاف ما يتقوه
به الامم لو كان على الحق من الحيثية من
تمت في المحيط كس الرحي فلهما ان يجرى
الدوام فيهما وهل يسكن عاقل في بطلانه ومن معه
اسم التشنيع بالتفلك في مثل الطفرة الوجه الثاني
رجاء له ثلث سنة تشيع واحد منها وثلث
حور في الامم من الداحل صفر
في حمار في اسد بان وسمان ملك
لداوم في الامم في الامم في الامم
رجي آقو في الامم في الامم في الامم

من ان تفتن بالامر لو كان هناك طفره لما اعتد
الامر في جملته من موضع على خلاف وجه المدار
بحسب من قبل فاص الراس في حركة الخطا
الامر من حركته في الامم مع بله في ما وان لم يكن
ذلك كما ان في الامم في الامم في الامم
وهو اقل من الامم في الامم في الامم
على في الامم في الامم في الامم
مادة في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم
ذلك الشخص في الامم في الامم في الامم
الخامس كوكبان في الامم في الامم في الامم
على العظم في الامم في الامم في الامم
فلهما في الامم في الامم في الامم في الامم
موضوعة بالاسد والامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم
في الامم في الامم في الامم في الامم

ففيها احاد مساهمة انساك التماثية عند فاذا احدث
فلك الاعداد وضم بعضها الى بعض حصل ما لا يتصور
وعرض في عمق فهو جسم مركب من اجزاء مساهمة
فيطل الى الكلية الفاعلة كل جسم مركب من اجزاء
مساهمة وهي التي ادعاها النظام اذ قلت لها ان تقول
الاجزاء فقلت من اجزاء الانساك متداخلة
تكون الجسم مركب من اجزاء مساهمة متداخلة النظام
الحكماء في نقل الجسم لانفسامات الامساحه
لكن باحد تلك الانقسام جاعله بالفعل فيكون
عنده الاجزاء المساهمة في الوضع غير مساهمة ولا تعد
عدم مساهمة في المداخله لانها متحدة في الوضع
فان قلت ما الذي يميز الاجزاء المتداخلة والاهل
الى بالقول قلت الاجزاء المتداخلة هي المتداخلة في
محسوس وضعها ومكانها واحدا بالفعل ولا
لا رد اذ في اسم الف منها الاسماء بالقول
وما وضع ومكان الانا اتوه وذلك لان امتداد
الواحد ومغروصه من حيث انه امتداد واحد
امتداد واحد فلا ذكر فيه بالفعل والامر
لكن لانه امتداد يمكن للعقل ان يميز
دون سمي هذا الاسان تكون من اجزاء
والاجزاء الاسان لمرقوه علولا الاسان فان

هذه مغل فيكون بخلاف المنفصل بالفعل ففما
مدل فلا يفعل ويجعله فالأوضاع والامساك التي
بالقول اذ احدثت بالفعل لم يكن ذلك الاوضاع
والامساك واحدا بالفعل ولهذا يزداد الحجم
بما فيه ما فيها هو ان يثبت انما اذا اردنا ان يتصل
بقوله بالكلية بقوله هذا الجسم المفروض له حجم
مساوية واحدا بمساهمة هي التماثية والحجم
منه العت كالحجم مناه لساكنه معاد واحد
غير مساهمة بالفعل بالعرض ولا شك ان
الحجم يزداد باجزاء من اجزاء الحجم لان حجم المؤلف
هو مجموع الاجزاء فيكون نسبة الحجم الى الحجم
الاجزاء الى الاجزاء كن نسبة الحجم الى الحجم
مناه الى مساهمة ويسمى الاجزاء الى الاجزاء نسبة
مساهمة الى غير مساهمة فيكون نسبة المساهمة الى المساهمة
كسبها نسبة الى غير المتناهي وهو في الواقع
عابيه بان اردنا ان يكون اجزاء من اجزاء العظم
لا يشك ان كلنا ان يكون نسبة المؤلف في
مؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد التي هي نسبة
سببه به بل يجوز ان يكون نسبة الحجم من النسبة
هي ما يتحقق بين معاد من لا يكون لها
امتداد في ان بعض الاقل من الاكثر في ما هو

[illegible]

۷۷.

وان قالوا له الحكماء قسم الاكرامة قال الشيخ في الشفاء
ان العدة له وجود في الاشياء ووجود في النفس ليس
قوله من قال ان العدة لا وجود له الا في النفس شئ يقتد
به اما ان قال ان العدة لا وجود له مجردا عن المعداد
فليس في الايمان الا في النفس فهو حق فان الواحد
لا يجرده عنها فاما بنفسه الا في الدهر فكذلك
كذلك لا يجرده عنها فاما بنفسه الا في الدهر فكذلك
ان في الموجودات ما لا يكون له وجود في النفس
ولا يحصى انه اذ ليس وجود العدد في وجود
الوحد المسمى به ذلك كمن العصى فيها صفة اعسا
ضرون فيها عار عن عدم الانقسام وعدم الا
بمع الموجودات الخارجية منه بها في الخارج
فان ايضا في الامور الحسية فالامور الاعسارية
ايضا فاحار بها حار فايضا في الاعيان بها اما
فليس في الاعيان ان الواحد العاقل هو الموجود
وانه بما لا يسكن في معلومها ليس كذلك
بمع يوسا فيها حقيقة موجودة فاقية وساف بها
موجودة في الاعيان كما يرى من موال الحكماء لذلك
تكون اياه دون حط ايضا اذ في
منها ايضا محال قلت ان العقل في غير المجموع
منها الاموال فيعرض لها الواحد الاعسارية فلا

العاشر محلها الا انفسا المرصا فقولوا انفسا
 بالبعد الوهم وانه فصل البعد من انفسا
 وسماوي بالزيادة والتقصا في فله مقاطع باللفظ
 فلو كان يكون موجودا مع انه معدوم عندهم
 لانفال اذا كان الانفسا معدوماه كان الانفسا
 غير مساوية وما لا نهاية لا تصوره نصف او ثلثه
 او ربعه او غيرها الا نقول انما يتبع ذلك مما هو
 مساو حسب ضمني المتوصل والمباصل والما بينا
 هو مساوي المقادير لكنه قابل لانفسا ما عدا انفسا
 فلا بد في شرح المقاصد اقوالا لا يفي على اللبس ان
 كل غير مساو امر امد او معروض للعدد وكل منها
 امد او فرديا لثمة او فلتجميع نصف صحيح او
 مكسورا اذا استقطعت و قد يكون الثاني نصف
 صحيح وانفسا اذا اعبروا بالثمة من امر غير مساوية
 كاي المجموع غير مساو وله ثلثا اربعة او في هذا
 نفس ما ان الكسور والسيما من عدد وجاز ما لا
 له عاين ان يكون له انفسا كسور ونسب انفسا ان
 مراد من انفسا على غير مساو لا انفسا ثلثا السامي كيف
 ومن انفسا الى محكم بها كل عاقل او انفسا
 كان الا انفسا مساو كان الاسبق والشهور السمين
 غير مساو هناك سلسلات من الانفسا هات

العاشر محلها الا انفسا المرصا فقولوا انفسا
 بالبعد الوهم وانه فصل البعد من انفسا
 وسماوي بالزيادة والتقصا في فله مقاطع باللفظ
 فلو كان يكون موجودا مع انه معدوم عندهم
 لانفال اذا كان الانفسا معدوماه كان الانفسا
 غير مساوية وما لا نهاية لا تصوره نصف او ثلثه
 او ربعه او غيرها الا نقول انما يتبع ذلك مما هو
 مساو حسب ضمني المتوصل والمباصل والما بينا
 هو مساوي المقادير لكنه قابل لانفسا ما عدا انفسا
 فلا بد في شرح المقاصد اقوالا لا يفي على اللبس ان
 كل غير مساو امر امد او معروض للعدد وكل منها
 امد او فرديا لثمة او فلتجميع نصف صحيح او
 مكسورا اذا استقطعت و قد يكون الثاني نصف
 صحيح وانفسا اذا اعبروا بالثمة من امر غير مساوية
 كاي المجموع غير مساو وله ثلثا اربعة او في هذا
 نفس ما ان الكسور والسيما من عدد وجاز ما لا
 له عاين ان يكون له انفسا كسور ونسب انفسا ان
 مراد من انفسا على غير مساو لا انفسا ثلثا السامي كيف
 ومن انفسا الى محكم بها كل عاقل او انفسا
 كان الا انفسا مساو كان الاسبق والشهور السمين
 غير مساو هناك سلسلات من الانفسا هات

المتأخر منها وهذا العلم معه في الجوانب تلك
 الملاحظة الإجمالية وأما الاستساح منها فكلها وأما
 ملاحظة الأحاد مفصلة وأجزاء التطبيق بينهما ما لا
 غلبه العقل فمراد بالنسوة صحة المحسنة ولا نقية
 محذرة فان مانع الامام الرازي والمحقق الدواني في
 بعضه وأجزاءه متكررة اذ كبرياء الله ليس هو مذكور
 مواضع نفع منها ربط الحاشية بانه دائما **الطريق**
 الثاني ان سمة ترتيب الجسم من الأجزاء التي لا تتغير
 اشتداد أي من عر استعداده بان كل قابل للانقسام
 مسبقا بالفعل وذلك وجوه الأول ان الجسم من
 فإياه العاشر من سمة عاشر لا يكون مفسدا في الحق
 والآخر من الداحل وخشيت ان يكون موحدا لان سمة
 الموحدة من المعداد ووجه في المبدأ وان ذلك هو
 ان السطح من الموحدة من سمة ان فإياه العاشر من
 شأن السطح من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 الجوانب الموحدة من السطح من الجسم وطرف الموحدة من
 وان وجود ذات ومنع من امتلاكها كان حواء اقرا
 والاكلام الا في عمل لا ينقسم مثله والاكلام انقسام
 في الامور والجوانب ان الموحدة عرض كنه
 عرضا في محل فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها
 في انقسام الخط والسطح فان الانقسام فيهما انما هو

كنه فلا فاه الاطراف
 محاذها فان لا قسمة تكلفا وبعضها لزم انقسامها
 والاصح ان لا يلزم من انقسامها انقسامها مع كونها
 يتصل الكل من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 قلت في الاطراف ان سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 بعضا منها فإياه العاشر من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 سمة ان فإياه العاشر من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 للامداد الانه في سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 نهايات المتعددة من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 لها من حيث ان سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 والآخر من العاشر من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 به يتم ذلك وان لا يلزم من انقسامها انقسامها
 فيها سمة تمامه في سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 من حيث هو مجموع بعض سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 لان الاقاربه لا يكون الا في سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 من سمة ان في الوصف بان سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 معروضاتها بان سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 مسما وذلك لان سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 في سمة ان فإياه العاشر من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان
 في سمة ان فإياه العاشر من سمة ان فإياه العاشر من سمة ان

كان مساهلا لا بد ان يكون له طيب تقسم في الجسم من خط
 هو السطح وما يكون لطرفين يقسم في جهة فقط وهو الخط
 وما لا يقسم املا فهو السطح فكل الاطراف امرض
 للثلاثون لا يفرها راحة اولها فانك لو لم ت
 سطح او احسم وخط او لا سطح كان هذا الوجه باطلا
 كما لا فانك لو افسدتها مقترن لم يكونا بقية الشيء
 بل كان لها وضع خاص وكان لها هستان فكان السطح
 غير سطح والحوار غير حوط لانهم اذ ولدوا في مع انما
 نفس الكد تم حوتان فلهذا في السطح ولا يفسد في
 الجسم انه معه المساحة ولا تتركه ان يكون
 لامعه والى الخط لا يفسد الى السطح انه معه وليس
 مغفيل حقيقة الا ان في الخط في هذه الملاحظة
 سطح عبارة عن كل الجسم من حيث هو ظاهر
 بحيث لا يوجد معه شيء وراء الظاهر والخط في
 من ظاهر السطح من حيث هو ظاهر المساحة في الخط
 فلهذا القدر حقيق من الحقائق موجودة بوجودها
 ايليه انما هي للصورة وهذا معنى ما قبل ان الاطراف
 من الحليته فكل هذا الاملا فاه ايضا وانما
 يكون هو لها وجود منفرد واداش مسطرا ملاقة
 للحل بل هي من اهلها من رقة كانت بالانفصال
 الجسم ومعد رقة فانه كانت محاطا مسطرا

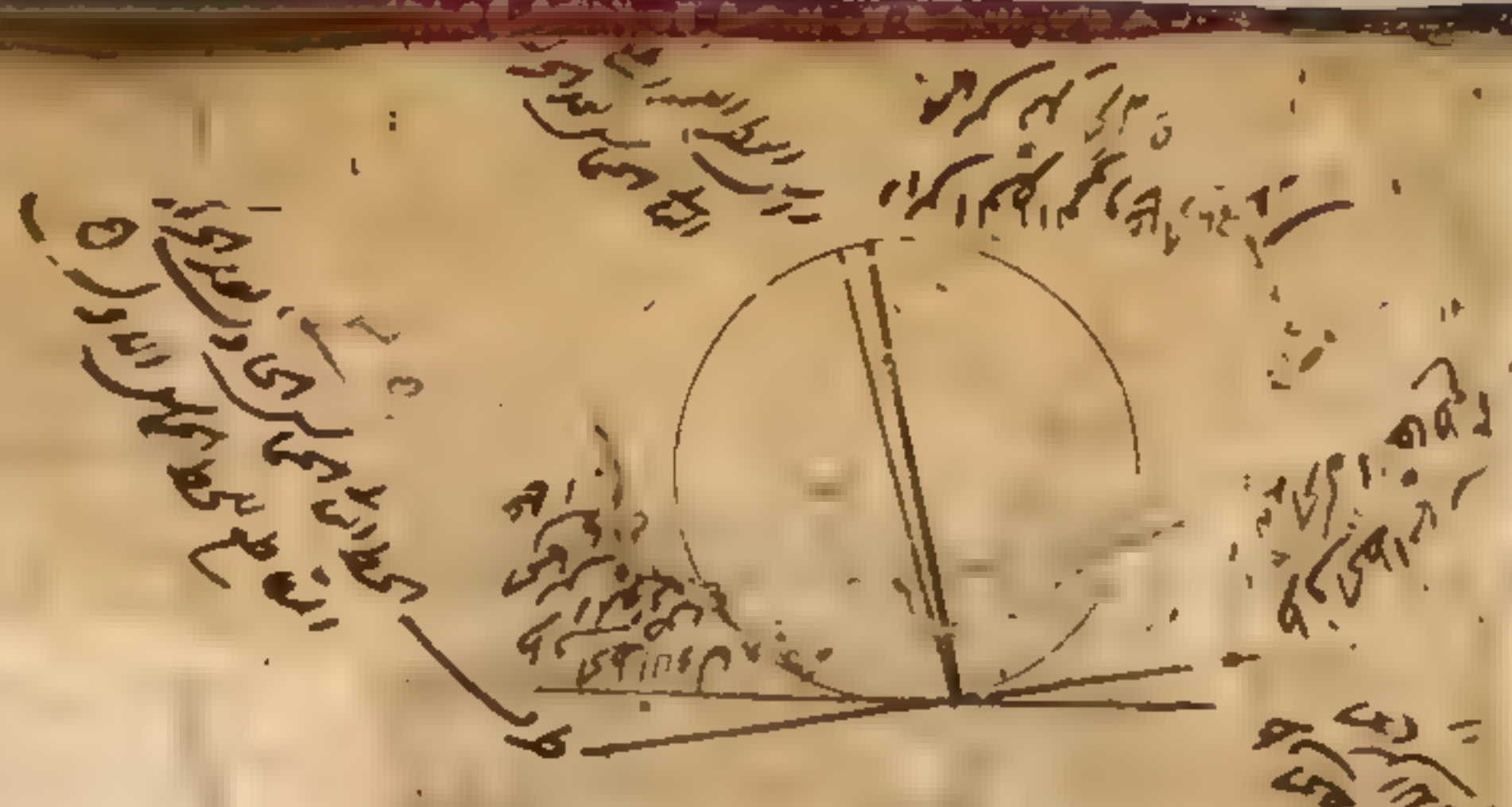
على

ومعد رقة او شرا ولو كان مما يسهل وجودها
 فاقوم واسطاة من القياس لكن في امرنا الا ان
 مثلا لو كانت فاعلمه مجموع الخط دون سائر امرنا
 لير ما اجتماع السطوح انما هي الخط سطوح في طرفين
 اجيب بالعبارة باعتبار النسبة فانه من حيث يقضي
 هذه السطوح على من حيث يقضي ويتم سطوحا في
 يقال النسبة انما يعطيه او تقسده ولا في هذه
 النسبة المعبر في الحسب ليست تعطيه في نفسه
 والحسب النسبة يكون داخله في الموضوع والخط
 مع حسبه الفناء والاشياء امر عادي فكيف يكون
 محلا لامر موجود وهو السطح لا انما هو السطح
 كذلك لكن الحسب انما هو النسبة والنسبة النسبية
 التحقيقية وهي ما لا يكون عليه ولا داخله بل هو
 عندا بل لا اجتماع السطوح والمقاييس في
 هذه الحسب وان كان هو الوجود لكن لها
 فترتق الى موضع نال لا يحصل من الانا في
 هاهنا هذا الموضوع ومنها ما لا يفسد
 ومنها علم النفس بنفسها فكل الحسب انما هي
 اعلم بها لانها النسبة على اهلها
 وان جعلها داخل في النسبة فان جعلها اعم من
 اعتبارية وهي التي يكون القيد فيها في قولنا

موجبة لا ينفصل
 الاثنته بالفـ ^{ان} ذلك السطح عند تمام المنعطف
 كونه حدا فاما ^{السطح} امداء على هذا العباس فلا فاه
 والخط من وثيقه ^{السطح} على هذا فالتنا ان السطح من
 الاواد اكان موجودا فاما ان ^{السطح} في سطح اخر اكان
 لا في فاما ان ^{السطح} فلا ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 عضا الاواد اذ ان ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 عمل فاما ان ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 والشقوق ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 هو المجموع هذا الرحه اذ ان ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 سطح مستوي حصه ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 الاول هو ان ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 هو العمود لان ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 والبواقي ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 السطح ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 فيفضل ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 مستقيم في
 متساوي السور ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 السور الى محيطها فيخرج من مركزه
 فيخرج ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في
 فيخرج ^{السطح} في ^{السطح} في ^{السطح} في

اولى خارج الكون العود قاطعاً الكون فيقول
 من السابقين هفت اولى من الكون فقامه الى نصف
 القطر مع الحاسه الاخرى السطح لان القاعدة
 السطح لعمود اسوائه فهو اطع الكون ولامر
 انهما هما سان التان عنوان اوله من برهن ان
 كل خط مستقيم وصل بين نقطتين من الدائر فانه
 يقع داخلها فلو كان موضع الملاواه منقسم الى
 خط مستقيم على ثلث الدائر منطبق على السطح يكون
 ذلك الخط داخل الدائر وخارجها الثالث
 ان مامه المماسه بينهما الدائر لا تقسم اصلاً ولا
 فاما ان تقسم في جهه واحد فهو خطا وفي جهتين
 فهو سطح فبالضرورة سطوح مامه المماسه من الكون
 على السطح المستوي هفت اما خط مستقيم او سطح مستوي
 فلا يكون الكون المخصوصه كن حقيقه لاسيما
 ان يوجد على محيطها خط مستقيم او سطح مستوي
 بالضرورة هفت وبالحججه مامه المماسه بينهما نقطه
 نه من خارجها على ذلك السطح استقامت بماسه
 مجموع اخرها فكون جميع الاجزاء من طائر الكون في
 غير منقسمه وكذا الحال في الاحرام الى
 في اعماقها لخطا بقها هو المطا قال به في التقاطع
 انه قوي والامام الراوي بعد بسطه هذه الحججه

المحضر قد افسد اعني شئ الا ان يقال انها منبنيه
 على اسفل الدائر والحججه وقد بينا ان القول بهما لا يقترن
 مع اساس الحججه واجاب الشيخ عن ذلك بان الكون اذا
 فماسه السطح على وجهه فانها الاماسه على محيط الكون
 الاخرى منقسمه في جهتين منقسمه في جهتين
 الاخرى ليست محاوره بل اول متصله بها والاكاسه
 منقسمه عليها او لا يمكن ان ينقسم لثلاث من
 غير منقسمين الا ان لا يطابق بينهما بكتلتها فلا بد
 ان يكون من السطحين خط وكذا الحال في سائر السطح
 الى يقع بها انما منسها فلا يكون محيط الكون على السطح
 المستوي من كما من نقطه متساوية قال السيد الشريف
 لا يقال فعل ما ذكره لا يحصل المماسه على النقطه
 الاخرى الا بعد الحركة في حال حركه لا بد من المماسه
 فان كان كانت هي المماسه على السطحه الاولى كانت
 ان كان ساكنه حال كونها متحركه وان كانت على وجه
 اخرى منقسمه له هفتا من جلاله المماسه على السطح
 الى ذلك الوسط فوجب ان يكون من
 نقطى المماس واسطه وتكون من النقطه لان تقوى
 المماسه على السطحه الاولى وان كانت اوسع في
 لكنها لاقيه في زمان حركه المماسه الموده الى المماسه
 على السطحه الاخرى فيبقى ان يكون هذه المماسه الثاني

[illegible]

والصواب في تحقيق الدلائل ان يقال المحاسة سواء كانت
دفعية او بدعجية لا يحصل الا اذا كان ما به المحاسة
متحدًا ومتماثلًا فيه مالم لا يخفى ان من الخطا المستقيم
والمخفى ^{احتمالا} وكذا من السطح المسوي والمستدير
بالذرع كما صح به المحققون فكل منهما وان خرج الى غيرهما
لا يحصل بينهما طابق لان جزء المسعوم مسعوم ابدا
وغيره المخفى نحن كذلك وكذا الحال في السطح من اذا
عرفت ذلك فلا تخفى عليك ان حركه العكس في صوت
الذرع لا يكون بالنطباء والخطباء او السطحين بدرجات
بل لو لم يكن بينهما السمو كان النقطه لما وجدت مما
امثلة من تلك الحركه فاذا قد وجد فوجدت ولما اثبتنا
ان لا يبقاء هذه المحاسنه ومن ذلك تلك المحاسنه يعوم
دافعه ما فوه لا يرمي - ^{وهو} ^{الذرع} المسوي في زمان
الذرع لا يمس ولا انطواء بينهما فنه ثم يحدث ثبوت
الحركه ماسنه اخرى يسقطه اخرى يمرر ولهم في المحاسنه
في زمان الحركه الناسه وهكذا الى اخرى ^{فاسه} ^{ان}
ان في هذه الحركه ماسه آسبه غير باقنه ولا محاسنه ترمينه
راديه في زمان آسبه وليت يتفرع من ما يقتضي غناء

المناسبة فانه قد قيل في بعض النسخ
 لان المكان الذي فيه السطح لا يخلو في قنطرة
 ذلك السطح المستوي ومما به والتالي الى الطراد
 في هذه المسألة الاولى
 في بيان الحركة بوضوح السبب في الجاسد والذاتية
 كما ذكر في بعض النسخ في شرح المصنف
 لا بد ان يكون في هذه المسألة بيان الحركة
 وقياسا الى ما هو في قنطرة السطح
 في هذه المسألة الثانية في بيان الحركة
 المصنف من كثر هذا المسألة في بعض النسخ
 هو لا يكون في هذه المسألة في بعض النسخ
 في هذه المسألة الثالثة في بيان الحركة
 في هذه المسألة الرابعة في بيان الحركة
 في هذه المسألة الخامسة في بيان الحركة
 في هذه المسألة السادسة في بيان الحركة
 في هذه المسألة السابعة في بيان الحركة
 في هذه المسألة الثامنة في بيان الحركة
 في هذه المسألة التاسعة في بيان الحركة
 في هذه المسألة العاشرة في بيان الحركة

عذرا انفساهم جميعا في الواقع في العمل لانه
 كان حاضرا في وقت ما وهي مركبة من اجزاء لا يخلو في قنطرة
 المسألة ايضا لا يطارد اعلمها فكذلك الجسم ليطا بقوما
 واعلم ان الكواكب عن هذه الدليل موقوف على خمس
 حقيقة الحركة واثباته وجودها وقد افنا
 في رسالة الرمان رسالة محمولة لذلك وادلة
 في هذه الرسالة السبب فلا عما ان ذكر خلاصة ما
 فيها مع سيرة ابد مضي الوقت ابراه فيقول الامر
 في ان المتحرك حال السكون في التوجه الى السطح
 لا وصولا اليه اذا اسفل وادفع عن غير السكون
 حصل في القوة الاولى ما تفعل كنهه مع هذا التوجه
 الى المنتهى في المتحرك مما هو في حاله موجودا بالفعل
 من مبداء المسافة الى مسافة اخرى في جدي من لا
 يكون في المتحرك قبله ولا بعده فنه وفعر عنها ما يكون
 في الوسيط او وسط المسافة المحسنة او الحسنة
 وهي واحدة في هذه المسألة في قول المتحرك في ذلك يكون
 في المستخض بالمسافة والرمان لكن لم يقتصر
 اصدا في داهيا بل هي فاعله للرمان ولا مند
 المطلق على المسافة وهي داهيا سيطرة سادس
 عن صدا وها بعد داهيا رمان السكون ولا يعقل
 لها اجزاء وليس في نفسه من الامور العاقل امان

فيها بحسب الذات واما في ان حطه وباعتبار الخارج
وهو صحة ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه يحدث معوق في المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية وهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث منه التغير والتبدل شيئا فشيئا فذلك السبب
المعتمد لذلك المعنى بانه من المبدأ الى المنتهى وبقاء
العلة انما تكون محدودة والا لكان هناك تغير لا يتوقف
وكذلك السبب في العلة انما يكون ببقائه والا كان
تغير لا حق بعد بعض سابق مفصل عنه بهيئته وذلك
باطل فثبت ان حركات متحدة على الاتصال وليست
تكون اعتبارا لمتحدة فيساق من اعتبار البقاء لان التغير
الحق بان يعتبر وما هو متحد لذاته ولا به صادر من
الشيء من حيث انه ذات يقضي وهو وان التغير
في السبب الحركي مثلا يوجب من شأنه تغير بعد
تغير فكان هناك العمل ايضا في وجوده
واعتماد البقاء لاعتبار عرضي فانه ليس من ارضيته
الحركة باي معنى كانت من حيث هي حركة وهذا هو
تعارض عرضي اخر وهو تبدل الشئون اللا متناهية
اللا متناهية فالمجرد بها هو متجدد اخر في سبب الحركة
والثبات ان قلت اذا كان التغير غير متناهية

فيها بحسب الذات واما في ان حطه وباعتبار الخارج
وهو صحة ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه يحدث معوق في المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية وهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث منه التغير والتبدل شيئا فشيئا فذلك السبب
المعتمد لذلك المعنى بانه من المبدأ الى المنتهى وبقاء
العلة انما تكون محدودة والا لكان هناك تغير لا يتوقف
وكذلك السبب في العلة انما يكون ببقائه والا كان
تغير لا حق بعد بعض سابق مفصل عنه بهيئته وذلك
باطل فثبت ان حركات متحدة على الاتصال وليست
تكون اعتبارا لمتحدة فيساق من اعتبار البقاء لان التغير
الحق بان يعتبر وما هو متحد لذاته ولا به صادر من
الشيء من حيث انه ذات يقضي وهو وان التغير
في السبب الحركي مثلا يوجب من شأنه تغير بعد
تغير فكان هناك العمل ايضا في وجوده
واعتماد البقاء لاعتبار عرضي فانه ليس من ارضيته
الحركة باي معنى كانت من حيث هي حركة وهذا هو
تعارض عرضي اخر وهو تبدل الشئون اللا متناهية
اللا متناهية فالمجرد بها هو متجدد اخر في سبب الحركة
والثبات ان قلت اذا كان التغير غير متناهية

ان فاعل ذلك لانسان ان الاضافة العرفية ما
 ابن عرفان وهو المطلوب لا انون بالنعلم وان ارد
 الاضافة اعان فلا يلزم من عدمه الحاد كما لا يخفى ان
 القول لوجود امر واحد غير فان مضى في نفسه معقول
 في الامن والوضع والكم ككسوف معقول في الكيف
 لان الـ في موضع اتصال الاجزاء المصلحة والاشد واه
 منه نوعان متخالفان وقد مر عندك وهو احاديث
 المفعول ان القسمية العرفية اما تكون الى اخر مقتضى
 في المصه وان الامور المتخالفة نالوع لا يصير الا كذا
 مصله واحد بل هي مماثلة لكانه العاين لان الحد
 هناك واما لا يثبت بالافعال او صلات كما في المنفصل
 الواحد المنقسم بالقرى فالت هذا الايراد مما استصعبا
 الا قائل والافاضل جوي شيت بعض فصول الوقت
 بالفرق بين الموجود في الخارج والموجود في الشئ
 وهذا كما ترى محسوس ليس من فاعل اهل التحقيق
 والذين يدعي مساواة اعنه التباين ومع ذلك
 فهو مبني على ان لا وجود للحركة في العن والذبي
 انبر الى بعضه في هو ان يقال ان المحالف النوي
 نوعان نوع من جهة التباين كالانسان والقرى ونوع
 من جهة التماثل كالاشد والاصغر وان اشد كانه
 محصل ويتقوم بانضمامهما في ضعف وكانه اعتر

٢٣

محسب الاضعف من زوايا امت من قبل الاشد ومفق
 فمما في مبه محضه من الحيل من جان الى امر واحد
 محصل وشابه الاجز في هذه المرتبة مضمحل لانضال
 فانه يدور على الاتحاد كما عكسه الخيال وطرف بوجه
 النقطة الى صيرورة بالندرج او بالعكس ويدور
 الجاهل النوي على السبيل الاول بل هو محض
 غير محدد في مبه محصله مع من الاصل الذي
 ووقع الاتحاد الضد ومن جوف في هذا القسم
 كالسيد الشيرازي فهو من كد الله ومكنه
 الخيال بل هو محسوس به فغليك عما قلنا فانه من
 المقاسير مما شاعرك ففهمنا ان نعم كما الحركة
 يطلق على محسوس من التوسيع والنفخ الاول اسم الشئ
 ونخرج منه وغرقا يريه في ذلك الرومان بال
 نظرة على الآن السبال الذي هو مبطون على الحركة التوسيطه
 وسكال ومعارله وهو كل حركة البوسيطه بسط
 بسط الزاوية من السبيل الواحد والمساواة
 الحركة الفطرية وليس هو الا ان كان في الزمان بالمعنى
 الآن بل هو مبني على التماسك في صفات الذات عليه
 في الاعنان لانه هبة حركة في حالة موجوده في جسم
 وان كان الشئ مما هو هبته له وواحد الشئ ولا
 يكون نوبه الا في كانه كاليومان وعمله محل الحركة التي

لانه يصح وجوده بحركه مستندين لحرر مستندين بحركه
واما اذا لم يكن للحركه وجود اصلا فلا يتم قد اشيا
عندك ان الزمان ليس به فصل بوجوده كيف قد
فرض اتصاله ولا يمكن قطع اتصاله فانه مع ذلك
تصير واستقبال الانعداد اعتبار الفصل وهو لا وجود
الا على ان يتصوره انه هو الفصل المشهور في الاصح
احد الجانبين من الان والمستقبل وفي الآن المتحقق
لا يحصل شيء من تركيب حدها الموهوم وقد مر سابقا
سابقا الى ان طرق المتكلمين بحال ان يكون ذات
مما ان اثبات المحل حسا لوجود العنق بل قد سبق
شي من المحل بان يكون ذات المحل فيكون محله
البحر من حال ومحل ومع قطع النظر عن العنق المذكور
يكون هناك شي واحد كاسم فانه اذا علم طاهر
انما تقسيم في او عباره او اسم او غيرها كان هناك
عبارة هو السطح ومعروف من الحسم واما ان السطح
المذكور كان هناك شي واحد من متعلق على عامر
ومعروف كالمالك في الآن كاشف الى الزمان فانه
انما قطع الزمان وذلك في وقت من قسميها او عقلا
كأنه طرف هو الآن اذا اعتبر من حيث انه طرف
في الانه في نفسه او من حيث ان لم يعتبر حيث
انه طرف ليس به ذات في انشؤ السمي بالان بل هناك

لانه يصح وجوده بحركه مستندين لحرر مستندين بحركه
واما اذا لم يكن للحركه وجود اصلا فلا يتم قد اشيا
عندك ان الزمان ليس به فصل بوجوده كيف قد
فرض اتصاله ولا يمكن قطع اتصاله فانه مع ذلك
تصير واستقبال الانعداد اعتبار الفصل وهو لا وجود
الا على ان يتصوره انه هو الفصل المشهور في الاصح
احد الجانبين من الان والمستقبل وفي الآن المتحقق
لا يحصل شيء من تركيب حدها الموهوم وقد مر سابقا
سابقا الى ان طرق المتكلمين بحال ان يكون ذات
مما ان اثبات المحل حسا لوجود العنق بل قد سبق
شي من المحل بان يكون ذات المحل فيكون محله
البحر من حال ومحل ومع قطع النظر عن العنق المذكور
يكون هناك شي واحد كاسم فانه اذا علم طاهر
انما تقسيم في او عباره او اسم او غيرها كان هناك
عبارة هو السطح ومعروف من الحسم واما ان السطح
المذكور كان هناك شي واحد من متعلق على عامر
ومعروف كالمالك في الآن كاشف الى الزمان فانه
انما قطع الزمان وذلك في وقت من قسميها او عقلا
كأنه طرف هو الآن اذا اعتبر من حيث انه طرف
في الانه في نفسه او من حيث ان لم يعتبر حيث
انه طرف ليس به ذات في انشؤ السمي بالان بل هناك

القسمة التي هي من قسمة الى ثلثه اجزاء فاذن الآن انما
بين الماضي والمستقبل ليس برمان وما ليس برمان لا
يكون وبه حركة بعد اذ في كل حركة فقي زمان فاذن
الحاصل ليس فيه حركة ولا يتحرك من اداء الحركة في اداء
والمطلقا لانه لا يصح ان يقال اداء ما ليس من الحركة هو الذي
كان موجودا في زمان حاضر بل الصحيح ان يقال انه هو
الذي كان بعينه بالانسان ان قبل الحال مستقبل
ومعهم ما ضياعا وصار في الحال كلة ماضيا وكذا
في المستقبل فهناك مصبات واسمها لات غير متغيرة
بعد فروص الآيات اللامساوية لكن في الواقع
الا الزمان ليس بالمتصل لانه لا قطع جيب بين قسطين فلا
فلا وجود للحال وفيه تنقطع من هنا جواب في الشهادة
في الزمان بان نقول الحاضر هو الزمان موجود
ان لا نقسمه اذ لو قسم كان منه ماض ومستقبل
ولا شيء منهما حاضر فالجواب لا نقسمه وايضا في معرك
مثل ما استقبل فهو موجود مستقبل متفصل عنه
وما استقبل الامساع اتصال الموجود بالبعد وهو
فاذا انعد هذا الآن وجد ان آخر متفصل عنه بل
ما من وجه كذلك الزمان ليس بالآفات متفصلة
متناهية اما متناهية كما هو مذهب جمهور المذاهب
او غير متناهية كما هو مذهب النظار وذلك لما تبين

ما الما في المستقبل وليس له قسم اخر وفيه الآن انما
هو الفصل المشترك من القسمة كالنقطة في الخط والمدة
ليس المعدوم مطلقا او ماض معدوم في المستقبل كالحال
والمستقبل في الماضي وكلها معدومان في الحول وكل
منهما موجود في ماض في موقع وجود وليس معدوم في
سوى موقعه من حسه مطلقا الا في ان اليوم معدوم
في الليل والليل معدوم في اليوم وكلها معدومان
في هذا الفاصل بينهما وكل منهما ثابت في مرتبة انه خير
بشيء معدوم وقد وقع الخط هنا صاحب الموافقة
في قسم الزمان الماضي وحاضر ومستقبل ونبه
على ذلك شامخا في ان الزمان بهذا الحكم اما ماض
او مستقبل وليس بينهما زمان حاضر الى اخر ما قال
فاقول بوجود الحركة في الماضي او وجود الزمان
في المعنى الذي اوضحنا لانا قضى كما نرى صاحب الموافقة
المؤيد بغير حجة وجميع الحركات الماضية والماضي
والابن سينا في جواب استبدال اللزك لمير في
الاسبق على امساع وجوع الحوادث المتعاقبة الى غير البهاه
لان مراد عدم وجودها على سبيل القتام والفراد حتى
تصور فيها البطون وظهر الزيادة في القوة ان بناء على
مرأته من استمرارية القوة في الوجود الا ترى الى قوله في
معدوم لسانه ان ليس له زمان سوى معدوم عليها

الادوات التي لا يكون لها وجود
لا وجود لها البتة لانها معي
ولا هي اذن ولا هي متناهية ولا هي
في جواب ما قيل ان الحركة الاخرى يكون وجوده
موقوف على وجود حركاتها
فما لا ينفك عن كونها لانها لا تزل
بالوقوف المذكور فان كونه امر او معدوماً
شروط وجود احدهما في الآخر
لانه حتى يكون موقفه في الوجود
على هذا وكان امر والماتية معدوماً ومن شرط وجود
ان يوجد مؤثره في ترتيبه فيكون له وجود
يشتد في الوجود من وقت ما يشهد له ان
موقوف الوجود على ما يشهد له ان
فانما ان معنى انه لا ينفك عن الوجود
في حد ذاته لا ينفك عن غيره بل يكون
انه معدوم ففذا نفس البطء هذا كلامه بالظ
يفهم منه ان قيل بل لم يوافق من اصحابه
باضيه المقدمة على الآن بالمستقبل المتأخر
فانما يشهد له ان لا ينفك عن الوجود
فانما يشهد له ان لا ينفك عن الوجود
فانما يشهد له ان لا ينفك عن الوجود

عن يحصل منها وجود عيني فلو لم يزل هو ان
عنيت اصحاب الجبال في الرومان الى المعدوم في
الآن الكائن في الرومان المستقبل بحيث يكون
بها موجود في واحد في مجموع الزمان ومن اجل
في الوجود البصير في الموجود في احدا الرومان
والوجود في الزمان الاخرى في الوجود العيني
مستعمل في نفسه اذ هو في رضى في ذاته ما يصل الى
المستقبل في كذا الآن والحال في رضى في ذاته فذاك
من يحصل له هو المطلوب الثابت بالمرأى من
في احد الطرفين فلكل واحد الرومان المتأخر من
الآن الى الابد لا تكن الامور مودا واحداً مستلذاً
بالوحدة من ذلك اما هو من الاوهام الفاضحة
لا يخطئ من دون التكليف القامضة ثم ان قيل
كذلك الدوا في انه اذا حصل بوجوده الماحض
ان يراى في وجود مقارن بوصف المضيق فكل من
يكون موجوداً ومعدوماً معاً اذ لا معنى للمضيق
وانه كان مقارن بوصف المحض غير الوجود في
بصورته ان يكون موجوداً في آن فما لا يكون
وان لا يكون موجوداً في الماحض وعلى ذلك يقاسم
الوجود للاستقبال ويقاسم اخرى التثنية والاسئلة
بالوهم من انه يجمع شئاً منها فانه لا يوجد اصلاً

الآن في الماضي من الماضي
أو جوهها أما ما هو وليس موجود الآن أو مستقبلي
جود الآن فهي لا يوجد
هذه مغالطة لأن الالتماس إنما هو بالماضي
بشيء لا يمكن مطلقا فاذ كان ما في الماضي
الغيبى المقابلة لك الوجود في الآن في الآن
فلا يرفعان عن شيء في الماضي الوجود في الآن
ذلك لتسلب كونه في الآن فقد
في الآن بل مما يكذب ما معا فاذ وجوده في الآن
وصف الماضي لا بالقياس إلى الآن
فإن الحكم بعدمه في الآن لا يكره
من مطلقا فاذ ليس له وجود في الآن
وجود مطلقا وكذا القول في الاستقبال
فإنه ما طائفة من الوجود في الآن
ما من الوجود من الوجود
كل المنع أن يوصف بغيره
لا يكون الالتماس إلى ما هو ومستقبلي
إنه ما من ومشتوا الحركة في مطلق
فإنه ما من ومشتوا الحركة في مطلق
الآن في الماضي من الماضي

الآن في الماضي من الماضي
عليه عند ليست مما ينقسم إلى ماضٍ ومستقبل بل هي إما
ماضٍ ومستقبلي واحد باقية إهدا ما حرك المتحرك
وأما الحركة فهي في الفتح فأنها لا يحصل حركتها قطعا إلا في
زمان ماضٍ ومع ذلك كانت الحركة تنقسم إلى ماضٍ
فأنها تنقسم بالماضي فأنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها
ما هو لها أن ينقسم لأن الآن يكون حاصلا في الفعل
من غنة قال بعض المحققين أن الزمان ونحوه جميع أجزاء
من الأجزاء عند المبدأ وببينة بأن كل أصل من الزمان
يتولد من الحركة المتصلة عمله في الأعيان بغير محاد
وجود في الماضي وهو شيء واحد متصل في نفسه وهو
حيث دانه بحيث لو انفصل إلى الأجزاء كانت تلك الأجزاء
عزما عند ثوابت وبقاء فاذ أعرضت قسمة وتعين بحسبها
أنه من قسمة إلى ما هو ماضٍ بذاته بالقياس إلى ذلك
الآن والمستقبل بذاته بالقياس إلى الوجود وكلاهما
من المبدأ الواحد الذي لا وجوده في الماضي فذا
أعني باتصال الماضي والمستقبل وليس من اتصال
والمعدوم أصلا ليس كل منهما من الماضي الذي لا وجود
يكون لا حصولا فاما وأما المستقبل الذي وكم العلم
لما هو بعد فليس هو المستقبل الذي يقال أنه من
زمان المتصل الموجود وكيف يكون ما لم يدخل في الوجود

فبعضها عام حقيقته وبعضها جزئي ما جبره او فصل
اسمونها حاجج عن قوام الحقيقة عامة او خاص فكل من تلك
الانواع يقع المعاني وان كانت موجودة بوجود الشخص حقيقته
ومعها وجودها من وجود وكانت فعلية او تقررها
مندرجة ومقتضيه في تقريره ومعلسه لكن ذلك الحق
الذي انشأ الى اماراته كانه هذا نفسه اقوى من نسبة
الى عرضياته لان الناسات داخل في قوام حقيقته بخلاف
العرضيات التي لا يرى الى اللون والبياض كتحف نسبة وجودها
الى هذا البياض والى كونه بها او مفرقا للبيض كيف تعلق
بمرورها به وبالحجج سواء كان الحمل بالذات او بالعرض
اشق من كون جميع الطبائع المحيطة عليه من حيث ان
امور موجوده موصفا اتقوا كان وجودها عين وجود
الشخص حتى لو فرض الحيوان مثلا انه شئ برأسه كحيوان
صوري وذي رذيمة لا وكذلك الانسان والماء في الحقيقة
فثبت الاتحاد في الوجود والحقيقة مذهبهم في الامور
المناسه والاجزاء الخارجة من هذه على اصلا ولا
احدها بعين وجود الآخر ولا يبرهن وجود الكل بالذات
ولا بالعرض هذا **المقدم الثالث** ان الكيفية
مبدأها الوحدة كتحصلها انما هو تكرارها وليس فوق
شئ بل هو فوق الكل فلما ذلك جاد اول اسرها
وكيالاته مسبوقة بمبدأ الوجود فلا بد من كذا في

بالانتماء سواء كان كذا او جوهرا لانه لا ينفك من الوجود
يكون مواد امتدادا واما كمال يكون نسبتا على
كنسبته للوحدة الى الكمية المتصلة بل هو شدة
مبدأه او لا ومكيا لا متقدما ومقدرا ساقيا يكن ان
قبل امتدادا اخر انتمى من ذلك واذا لم يكن هذا
امتدادا يكون هو اول امتداد واسبق مكيا واقدما
اتصال المرئيين ثمة ثان فضلا عن ثالث ولا مسبق
عن مسبق بقدر مسبق فليس الامتداد من حيث
هو امتداد مولف من كثر شدة ومكثرتين بل كل امتداد
اتصال في نفسه ولو كان قطرا لملك المحل ففصل امتدادا
منه بمرتب مسبق امتداد سابق ووليد ليس قبله
واسبق ليس متالفا من اجتماع متفرق ومتصل ليس
مركب من امور متصلة بل هو واحد في الجهات
فادركت في هذه المقدمات الثلاث وصورته
فانتمى بها بقا سراج الاول ان الامتداد سواء كان
جوهريا او موصفا ان كان وحدا في الذات غير متالفا
من مبدأه ولا من كماله من كثر فلا معنى للوجود منه
للاجل ما اذا بالوحدة اذا كانت غنية بالبساطة اذا كانت حرة
واتصالا من غير مبدأ ما من حيث هو عن الانشئة
والكبر والتبصر والكبر واذا لا امتدادا بالفضل
لا امتدادا انك لا وجودا لوجه النظم الما عرفت ان

د
ط

الاتصال الثاني ليس هو الاتصال الذي ما مل فيه املا
واقعا في هذا خلاف ما تقدمه القاعدة السادسة
التي القطن ليس مختلفا عن من بطلان الحجارة
او البؤس المتغير بالذات عما هو جوهري بالذات
ويؤثر في حلول شي في اتصاله معي خارج عن ذلك
يكون ممتدا متصلا فالأولى انما هو اتصال الامتداد
الجوهري واما الامتداد العرضي واتصاله فانما هو من
قواعده وانما يحصل في مرتبة متاخر من ذاته بذاته ما لا يتغير
امداداته بل هي في مرتبة من وجوده والمعد بالذات
في مرتبة ذاته ممتدان لمعد الساطعة ولم يقتصر
معد امتداده واسهامه الا ترى الى ما احتجنا الى الاصل
محلله وفي الامور المحللة يكون التقدير لكل الخلق
وأيضا لو كان الجوهري غير ممتد في مرتبة ذاته وفي
مرتبة النفس هيته بل في مرتبة الامتداد اتصال السبب
سواء الامتداد العرضي فيه لكان متوحد في مرتبة
ذاته في العقل بحيث يبلغ ان لا ينقسم ولا يقبل الابعاد
والذي يتاخر اليه من بعد اطلاعه على بطلان الازلا
تشك في بطلانه ما اطل ما نزع افلاطون والسمع الادب
ان الامتداد انما هو عرضي في اتصال الجسم انما هو في
مرتبة الامتداد الجوهري في الامتداد العرضي والاطلاق
الامتداد انما هو مشترك في الامتداد من الاول

المتصل في ذاته ومن الثاني المعدل لعارضه وبعد ذلك
تتقوا بعد امتداد الامتداد عما هو في امتداد وكان حداني
الذات ليس له مبداء ولا عاود ولا كمال في مرتبة ذاته بل هو في
حد نفسه اتصالا بحد وساطة ساذجة فاذا طرأ على الاتصال
ولو في العقل او التوهم فالمتصل السابق قد انعدم في الخارج
اذا كان الاتصال جارحاً وفي الذهن اذا كان ذهنيّاً اذا
الوجوه الساطعة الاتصال كمتنوع الكثرة والتكثير
الاتصال الا ترى انه متصل عاودا وكمالات سابق وهو احد
المتصلين في الاتصال لا في غير الاتصال سابق ومن كان
متوحد من الاول وجود واحد في مرتبة وجوده
معد الوجود في مرتبة السعة الذات بلا يصح انهما
في الاتصال لا في العقل هو الاتحاد في الوجود وقد بعدد في
المتصل الوجود في الوجود وحده فقه في الشخص ايضا فان
مع وجوده في مرتبة الوجود في الامتداد في مرتبة الوجود
كذلك حال الاتصال ووحدة نفسه المتصل خويل الى
الشخصه الى الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد
في وجود الواحد في الامتداد وعكس ذلك في مرتبة
الوصول الى الفصل ومن ههنا ان يتعدى في المحيط
كيشق التعوض ما يرد به واتصال وطريقه ومن ان التعوض
ليس اعدا ما لا اكليه بل هناك تقاض من وجوده ولم
من ههنا ان في الجسم شيئا وراء الجوهري هو المعدل في

خط بعد الخامسة ولا يبقى امتداد بينهما وبين آخر الخامسة
فان تلك النقطة الخامسة هي نقطة الخامسة لا غير فاذ لم يطل
تلك الخامسة بالحركة فكيف يبقى وهي نقطة وكيف
الخط الذي هو مبدأ له بل النقطة والخط والنقطة كلها
حدود متناهي عن وجه الجسم في حركة من الحركة كما قلنا
في حركة الجسم في مساحته الخامسة من مساحته اخرى بعد حركة
وهكذا قلنا في الامور هناك لا الخامسة في زمان بين
ملك الخامسة والحادثة الاخرى هذا وما حقه من
انواع قول الفخر الرازي في شرح عنوان الحكمة ان تعلم ان
شيء غير منقسم وانما جعل سبلانه الزمان تسليم يكون
الآن شيئا قائما بنفسه مستقلا لا يذاته بشيء ان يقع
الزمان وذلك بعينه رجوع الى مذهب الامام الاولي
ان الزمان جوهر قائم بآفته مستقل بنفسه ثلثه
له شئ متعاقبه متوالية في الحوادث ووجوب الابداء
هو ان لا يكون بمعنى من تمام التوسط وتخياله ومعيان
هو الذي فعله بسلامة باسمه اربع وعشرون سنة
الزمان كما هو ليس طرف له لا قائما بنفسه واما
الآن مع طرف الزمان فنفسه فعل الزمان اليه تجوز
وتحليل كسببه الفعل الى النقطة بالنعمة الى الخط فاقم
المصدر الرابع في احواله اسواء ما وردت في
املت على ما قلنا ان الجسم فعل المسمى لا الى الشاهد وكذا

اسماء وكذا الحركات باسمها وادواتها وكذا
خروج الجميع من الامور الى الامور
البطاه من الطير والاشجار والنباتات والجمادات
الى حد وقد مر من انه لا يثبت فيقول ان اكثر السور
او مدتها الى ان لا يكون في زمانها في زمانها
مع حلها في الزمان في زمانها في زمانها
لا يجوز لنا الى كبر الامور في زمانها في زمانها
وقد بقيت عدة من الامور في زمانها في زمانها
فمنها شبهة من زمانها في زمانها في زمانها
وهناك من الامور في زمانها في زمانها في زمانها
وكتاب الاصول في زمانها في زمانها في زمانها
والخط في زمانها في زمانها في زمانها
الكائن من زمانها في زمانها في زمانها
الاول في زمانها في زمانها في زمانها
من زمانها في زمانها في زمانها في زمانها
الخط في زمانها في زمانها في زمانها في زمانها
يتحرك مصاب في زمانها في زمانها في زمانها
اعظم من زمانها في زمانها في زمانها في زمانها
الصمد في زمانها في زمانها في زمانها في زمانها
له في زمانها في زمانها في زمانها في زمانها
لا في زمانها في زمانها في زمانها في زمانها

ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليس كمالها ذلك
 بل الكم بالذات على سطح المعروض للزاوية ولا شك ان الصغر
 في هذه الصورة لا يصير اقل من الكبر بالاعداد تساويه
 واما الزاوية العامة فكيفه مخصوصه لا يوجد في هذه
 كما انه لا يوجد في غيرها من بعض الكيفيات التي هي الكيفيات
 ممدولة لا تجد الصغر في الحركة من الاستقامة السوداء ولا
 السام في الطعوم لا يوجد في الحركة من الحق في الملاقاة
 المراد والمحصلة ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الصغير
 متغيرا على المنة اما الكبر ان غير ان يساوي ويو للمقدار هو
 السطح وهو لا يرد على السطح الاعظم منه الاعداد يتساوى
 واما الزاوية فليست مقدارها بالذات بل هي من الكيفيات
 العامة للسطح ولا يلزم من جميع الكيفيات في الحركة الكسبه
 نسبي **اقول** هي هذه المبحث الاول في تحقق حقيقة
 الزاوية في اصل مبيها والثاني فيما رده في جواب الدعا
 والثالث وما هو الجواب الرابع الحاسم لمادة الشبهة
 فاعلم اولاً ان الزاوية قد اختلفت فيها فذهب المهندسون
 انها السطح المقتضب المحدود في طرفه من غير ان يتخذ خطا
 واحداً فذهب كثير من المتأخرين الى انها عبارة عن
 السه الاعداسه العامة للسطح وقيل هي من مقوله
 الاصاوة اما ما من خطين من غيرهما يتحدان وقيل هي من
 منقح الوضع لانها عبارة عن وضع خاص وحال معين للسطح

ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليس كمالها ذلك
 بل الكم بالذات على سطح المعروض للزاوية ولا شك ان الصغر
 في هذه الصورة لا يصير اقل من الكبر بالاعداد تساويه
 واما الزاوية العامة فكيفه مخصوصه لا يوجد في هذه
 كما انه لا يوجد في غيرها من بعض الكيفيات التي هي الكيفيات
 ممدولة لا تجد الصغر في الحركة من الاستقامة السوداء ولا
 السام في الطعوم لا يوجد في الحركة من الحق في الملاقاة
 المراد والمحصلة ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الصغير
 متغيرا على المنة اما الكبر ان غير ان يساوي ويو للمقدار هو
 السطح وهو لا يرد على السطح الاعظم منه الاعداد يتساوى
 واما الزاوية فليست مقدارها بالذات بل هي من الكيفيات
 العامة للسطح ولا يلزم من جميع الكيفيات في الحركة الكسبه
 نسبي **اقول** هي هذه المبحث الاول في تحقق حقيقة
 الزاوية في اصل مبيها والثاني فيما رده في جواب الدعا
 والثالث وما هو الجواب الرابع الحاسم لمادة الشبهة
 فاعلم اولاً ان الزاوية قد اختلفت فيها فذهب المهندسون
 انها السطح المقتضب المحدود في طرفه من غير ان يتخذ خطا
 واحداً فذهب كثير من المتأخرين الى انها عبارة عن
 السه الاعداسه العامة للسطح وقيل هي من مقوله
 الاصاوة اما ما من خطين من غيرهما يتحدان وقيل هي من
 منقح الوضع لانها عبارة عن وضع خاص وحال معين للسطح

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا ان الله قد
 خلق لكم في كل
 شئ حلالا طيبا
 فمن اكل مما ترك
 الله فلا جناح
 عليكم الا من
 اضطر به فاما
 من ابتغى
 الفسق والفساد
 والنفاق فاولئك
 هم المفلحون
 يا ايها الذين
 آمنوا لا تأكلوا
 اموالكم بينكم
 ولا تأكلوا اموالكم
 بالباطل فكلوا مما
 اذن الله لكم
 من كل طيب
 ولا تفرقوا
 بين الحلال والحرام
 الا بالباطل
 ولا تأكلوا اموالكم
 بالباطل فكلوا مما
 اذن الله لكم
 من كل طيب
 ولا تفرقوا
 بين الحلال والحرام
 الا بالباطل

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا ان الله قد
 خلق لكم في كل
 شئ حلالا طيبا
 فمن اكل مما ترك
 الله فلا جناح
 عليكم الا من
 اضطر به فاما
 من ابتغى
 الفسق والفساد
 والنفاق فاولئك
 هم المفلحون
 يا ايها الذين
 آمنوا لا تأكلوا
 اموالكم بينكم
 ولا تأكلوا اموالكم
 بالباطل فكلوا مما
 اذن الله لكم
 من كل طيب
 ولا تفرقوا
 بين الحلال والحرام
 الا بالباطل
 ولا تأكلوا اموالكم
 بالباطل فكلوا مما
 اذن الله لكم
 من كل طيب
 ولا تفرقوا
 بين الحلال والحرام
 الا بالباطل

بایں شخصوں میں ایک ایسا ہی نہیں تھا۔

میں ہمارا وہی قصہ ہے جس کا

بالحاجة بالافعل فلا يتصان بالانطواء وليس فاده
 الاتحاد مما يحسب نفس حقيقتهما فعدمهما الاتحاد
 بحسب الحدود المفروضة فانها متماثلة فيمكن الا
 بينهما بهذا الاعتبار في بيان تطبيق حد واحد
 على حد الاخر في آن ثم بعد زمان في ان اخر يطبق حد
 اخر على حد اخر وهذا الى آخر الحركة ولا شك ان الد
 اس من وانه من لا يزيد احد من على الاخر بل يتساوى
 هذه الحدود لبطان الحرك فكلما انطوى العظم على
 المسافة التي مانه ذراع حمار يطاها الصعود عليها
 انصاف يتم دورتهما معا والمسافة المقطوعة في كل منهما
 مانه ذراع فلا انطواء للصغير على الكبير بهذا
 الاعتبار ايضا بل انطواء المساوي على المساوي فلا ظفر
 صديق احباب بعض الفضلاء يمنع استحالة انطواء الصغير
 على الكبير وهذا مما الحال انطواء فماد فعه واستد
 بان مثل هذا الانطواء في كل حركتين بال
 والمطو مع اتحاد زمانهما اذ كل من الحركتين منطوية
 على زمانها المنطبق على الحركة الاخرى لا تخفى ما فيه وهذا
 آخر ما تيسر لنا من التحقيق في هذه المسئلة مع تشدت
 سأل و فرق بال بسبب سفر غرضي بل وبال اتفاقنا
 الى دار الملك كابل فانها وان كانت جنة لا صلاها فهي
 لنا ويوم نبروزهم وكان يوم عيد لهم فهو يوم قطير

عندنا واوليها حالها فيها حالها في وقع في بحر ارم
 ما حكي الشيخ من مشاهدته انه حضرها بدوي
 ارجيهشتا وخرداد وقد تسلط بها اكثر من
 يرتعد ويتزمل ويستغيث من الورد واهل البلد
 شاردون من الخمر لان مزاج العربي البت مزاج اسرار الف
 البخاريون مزاجا باردا فيكون ذلك المزاج باردا بالقياس
 الى الاخر في جابر بالقياس الى البخاري بحسب مزاجه
 في طاهر بشرية انشغى ولا يخفى ان الابدان ملا
 لما نشأت عليه حتى لا يتفعل عنه كثيرا فامثل ذلك
 في حال ابدان الترك فانهم لا يفعلون عن برد بلاد
 اصحاب الاسد نداء ولا ينشغلون عن حر بلادهم
 اصحاب الاسد نداء ولو وقع احدهما ودار الاخر لوقع في
 بلاد عظيم واسعد اصحاب الاسد نداء وهذا من احد
 سبب سبب ال
 بانس لا على نبيه وباطنا وعلى الله واضمنا به
 لاضر ومطهر وكان ذلك في سنة خمس وخمسة عشر
 الالف والمائة من محرم الحرام سنة ثمان مائة
 بتسليما كثيرا كثيرا



كتيبة شيخ محمد شيرازي قلا

